قيادتهم في وقت تقهقرها واستسلامها، فعرفات اليوم الذي كنا نعاني ونقاتل معه ليس عرفات الأغوار ومعركة بيروت وهذا حال فريقه المحيط به. وكل الناس يتحولون ولكن ثمة تحول وحركة للامام وتحول وحركة للوراء، والقيادة اليمينية تحاول التمييز بين مجلس الحكم الذاتي وحكومة ذاتية مدعية ان الاول هو مجلس تشريعي سوف ينتخب ديمقراطيا فيما الثانية بمثابة حكومة، وبالتالي فهي تقول: *تعالوا يا معارضين شاركوا في المجلس كمعارضة من داخله واتركوا الحكومة لسواكم* ، كما لو كان ذلك يتم في دولة قومية مستقلة. هذا خلط فظيع للألوان "فلا دولة ولا يحزنون" والمشاركة في الانتخابات والمجلس ليست سوي انغماس في الاتفاق، ذلك ان المجلس والانتخابات هما أحد حلقات الاتفاق وغرضها السهر على تطبيقه، وأية تخريجات مائعة تبرر المشاركة في المجلس والانتخابات لا تتعدى مد الجسور نحو السياسة اليمينية والاتفاق التصفوي كمدخل للدوارن في الفلك الامريكي – الاسرائيلي، وبقطع النظر عن الاسماء فالمهم هو المسميات فأمامنا حكم ذاتي بهياكل قيادية وظيفية من طرازه وحسب، أما العملية الانتخابية المتوقعة فهي مجرد شكل لتمرير اتفاق سياسي تصفوي لحقوقنا الوطنية. فالأكثر أهمية هو المضمون السياسي وليس الشكل الانتخابي ناهيكم ان هذا الشكل الديمقراطي هو صوري ومناقض للديمقراطية ذلك ان الاتفاق تم توقيعه من وارء الشعب، وبدون استفتاء ولم توقع عليه معظم قياداته وعرفات لم يعد يملك شرعية ثورية مثلما كان عليه الحال في سنين ماضية بعدما انتهك البرنامج الثوري الفلسطيني، علما انه ما برح الاتجاه الأقوى في الساحة ولكيما نحلل السياسات المتوقعة للحكم الذاتي علينا تحديد <u>الطابع الطبقي لسلطته</u>.

وباختصار ستكون النواة الأساسية والعمود الفقري لسلطة الحكم الذاتي هي الأوساط البيروقراطية القيادية العليا المتمثلة بعرفات وصحبه، يضاف لهم قطاع اقتصادي اجتماعي نشط في الداخل من كبار التجار الكومبرادوربين وبذلك تتحد الأجهزة البيروقراطية في الخارج بالقاعدة البرجوازية الاقتصادية في الداخل، ويمكن التنبؤ بالتحاق مثقفين واكاديميين متأمركين ومبهورين بالديمقراطية الليبرالية وصيادي فرص لتبوأ أهم المناصب في الاجهزة المدنية،

أما البرجوازية الصناعية والزراعية المحدودة الوزن فسوف يتساوق بعضها مع أوكازيون التنازلات فيما البعض الاخر على الأغلب ان يتحسس خطورة المشروع التسووي برمته ومجافاته لطموحاتها ببناء اقتصادي انتاجي وتشريعات تحمي نموه في اطار سلطة سياسية تكون تحت قيادتها. وهذا هو الاصطفاف الطبقي الذي سيشكل المستويات القيادية لهياكل الحكم الذاتي، وفي ضوء صورة من هذا القبيل يمكننا استشفاف السياسات التالية للحكم الذاتي،